



في عام 2015 تعهد العالم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وإطار العمل للتعليم 2030 (FFA) وذلك خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وبالنسبة للتعليم، فإن هذا لا يشمل فقط التعهد بـ "ضمان توفير التعليم النوعي والشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" ولكن أيضا يشمل مجموعة من الأهداف الواضحة والطموحة لإعمال الحق في التعليم النوعي للجميع، بغض النظر عن السياقات الشخصية أو الاجتماعية أو السياسية. وعلاوة على ذلك، يتضمن تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة ككل، التحول في التنمية العالمية، بما في ذلك الإصلاح في النظام المالي العالمي، وزيادة الشفافية والمساءلة بشكل عام.

وحيث ينطلق العالم نحو تنفيذ الأهداف والغايات، يجب أخذ الدروس المستفادة من السنوات الخمس عشرة الماضية في الاعتبار - والدرس الأكبر هو أن النوايا الحسنة والالتزامات السياسية يمكن أن تتحقق فقط عندما يكون هناك ما يكفي من التمويل النوعي، وفي حين أن المال وحده لا يضمن تحقيق الأجندة الطموحة للتعليم، إلا أنه يظل ضروريا - لتدريب وتوظيف المعلمين المؤهلين، ولضمان توفير ما يكفي من مواد التعليم والتعلم، وتوفير أماكن التعلم الملائمة والمناسبة والبنية التحتية وعلى نطاق أوسع.

لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة بالكامل، تشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إضافية إلى 1.4 تريليون دولار ضمن الإنفاق العام السنوي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفقا لتحليل محدث سيتم نشره من قبل شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN). وبالنسبة للتعليم، وفقا للتقرير العالمي لرصد التعليم (سابقا التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع)، فإن اكتمال التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي الشامل - النوعي - في البلدان المنخفضة والمنخفضة الدخل المتوسط يتطلب توفير ما مجموعه 340 مليار دولار سنويا. وهذا يتطلب من البلدان ذات الدخل المنخفض انفاق 6.56% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، أي بنقص في التمويل يصل إلى 39 مليار دولار - وهذا يعني ضرورة أن تعمل المساعدات الخارجية جنبا إلى جنب مع الالتزامات المحلية لتحقيق الرؤية المتمثلة في التعليم والذي تعهدت بعض الحكومات بالفعل لتحقيقه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحسابات لا تشمل الطيف الكامل من "التعلم مدى الحياة" وكما ورد في أهداف التنمية المستدامة/الهدف 4 وإطار العمل للتعليم 2030 - وعلى وجه التحديد، لا تتوفر حسابات بشأن التكلفة أو الفجوة التمويلية لتحقيق التعليم الأساسي والحساب. فالبيانات المحدثة لا زالت شحيحة، ولكن وفي عام 2009 كان الإنفاق على برامج محو الأمية لدى الكبار أقل من 1% من الناتج القومي الإجمالي في كل بلد تقريبا، وأقل من ذلك بكثير في بعض البلدان النامية.

لذلك، يجب زيادة ميزانيات التعليم الوطنية لضمان تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ أجندة التعليم 2030، كما يؤكد إطار العمل حتمية أن تستثمر الدول على الأقل 4-6% من الناتج المحلي الإجمالي، و15-20% من ميزانياتها على التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ أجندة التعليم 2030 بأكملها يقتضي ضمان استجابة خطط التعليم الوطنية للهدف/ 4 الجديد وإطار العمل. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتضمن الخطط أولويات الاستثمارات لتوفير أعلى معايير الجودة والإنصاف وإدراجها في السياقات الوطنية المختلفة. وتتضمن أجندة أهداف التنمية المستدامة وبوضوح أنه لا يمكن اعتبار أن أي هدف قد تحقق إلا إذا كان هذا التحقيق شاملا للجميع، مما يعني إيلاء تركيز واضح على الاستثمار في التعليم لأكثر الفئات المهمشة - بما في ذلك جميع أشكال التهميش.

وتعزيز ميزانيات التعليم الوطنية في معظم البلدان يعني التحرك نحو قدر أكبر من العدالة الضريبية، وينطوي على وضع أنظمة الضرائب التصاعدية، وإغلاق الثغرات الضريبية، وإنهاء التهرب الضريبي. وفي الواقع، فإن البلدان النامية تخسر 160 مليار دولار سنويا من عوائد الضرائب المستحقة بسبب تلاعب الشركات المتعددة الجنسيات - أي أكثر بكثير من المساعدات التي تتلقاها. وقد تم إيلاء تركيز كبير على الشراكات مع القطاع الخاص كمصدر لتمويل البرنامج الجديد - في إطار أهداف التنمية المستدامة وأجندة أديس أبابا (AAA)، على سبيل المثال. ومع ذلك، وكما أكد تقرير 2015 للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التعليم، فهناك آثار سلبية واضحة بشأن حقوق الإنسان ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم، حيث أن الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام تؤدي غالبا إلى تشظية قطاع التعليم وتنتهي بتحويل الموارد العامة إلى القطاع الخاص، بدلا من الاستفادة من موارد القطاع الخاص لصالح القطاع العام.

وقد انعقدت الكثير من الآمال على مؤتمر تمويل التنمية الثالث (FFD3) في أديس أبابا في عام 2015 لإحداث إصلاح جذري في النظام المالي القائم، ولكن وللأسف، فقد فشل في إحداث الإصلاحات اللازمة للاستفادة من كم وزخم الموارد اللازمة، وعلى الرغم

من إشارته إلى التعليم، إلا أنه أغفل الإشارة وبوضوح إلى محور أمية الكبار والتعلم مدى الحياة والتي هي من المكونات الرئيسية لأجندة عمل أديس أبابا، والتي ومع ذلك، تبقى هامة من حيث تأكيدها على الحاجة زيادة التمويل من الجهات المانحة وكذلك التمويل المحلي، والحاجة: "... [إلى] تكثيف الاستثمارات والتعاون الدولي للسماح لجميع الأطفال لاستكمال التعليم المجاني والمنصف والشامل والنوعي في الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي"، وسيشهد العام المقبل بدء تنفيذ أجندة عمل أديس أبابا.

في عام 2014، تعهدت الحكومات بمليارات الدولارات لصندوق للتعليم متعدد الأطراف، ألا وهو الشراكة العالمية للتعليم، حيث تعهدت البلدان النامية بـ 26 مليار دولار ضمن نفقات الميزانية المحلية، و 2.1 مليار دولار كتعهدات المانحين. ومع ذلك، في أعقاب قمة التنمية المستدامة للأمم المتحدة الاجتماع اليونسكو الرفيع المستوى حول التعليم 2030 - حيث تم اعتماد وقرار أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل للتعليم 2030 على التوالي - أعلنت العديد من الدول المانحة الرئيسية وبالإجماع عن تخفيضات مؤكدة أو مخطط لها على المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى وجه الخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم - ومن أبرز هذه القرارات، القرار المتعلق بتبني خفض فور في تمويل الشراكة العالمية للتعليم، والذي سبق التعهد به خلال الربع الأخير من عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم جدا بالنسبة للبلدان النامية الإيفاء بتعهداتها، وتبقى عملية رصد تعهدات المانحين وتعهدات البلدان النامية من ضمن أولويات المجتمع المدني على مدى الأشهر والسنوات المقبلة.

علما بأن السياق العالمي الذي تجري فيه عملية تمويل أجندة خطة التنمية الجديدة يتأثر بقضيتين رئيسيتين على الأقل، اولهما تتمثل بالصراع الدائر في سوريا، حيث فر أكثر من 4 ملايين مواطن سوري وتم تسجيلهم كلاجئين منذ بدء الصراع في عام 2012، مع استمرا فرار الآلاف منهم كل يوم. وتقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن هناك حاجة إلى أكثر من 4.5 مليار دولار للتعامل مع أزمة اللاجئين، مع توفر أقل من نصف هذا المبلغ حتى الآن. وقد دفع ذلك الدول المانحة الى توجيه كميات كبيرة من المساعدات لدعم الجهود الإنسانية على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولكن وفي الآونة الأخيرة كانت هناك دلائل تشير إلى أن هذه الحكومات ستقوم بإعادة توجيه أجزاء أخرى من ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية للإنفاق داخل البلاد لإسكان اللاجئين. وفي الواقع، فقد رفعت هولندا بالفعل نسبة إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية داخل البلاد من 7% في عام 2014 إلى 18% في عام 2015. وفي الوقت نفسه، استقطب التركيز على أزمة اللاجئين تركيز المجتمع الدولي على ضرورة وضع الحلول المستدامة في حالات الأزمات الإنسانية، بما في ذلك الحاجة إلى تمويل التعليم في حالات الطوارئ، بما فيها حالات النزاع المزمع. وستوفر أول قمة إنسانية في العالم عام 2016 فرصة لتسليط الضوء على الحاجة إلى تمويل التعليم في حالات الطوارئ.

وتتعلق المسألة الثانية باتجاه انخفاض مساعدات التعليم منذ عام 2010، إلى جانب الإعلان عن تخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية الفعلية أو المحتملة من قبل الجهات المانحة التي كانت مناصرة للتعليم. فقد انخفضت المساعدات المقدمة للتعليم - بنسبة 10% - بين عامي 2010 و 2012؛ فيما حدث تعاف بطيء بعد ذلك، وبمعدل أقل من معدل النمو في المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الأخرى: ارتفعت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية بنسبة 9%، مع زيادة في المدفوعات المقدمة للتعليم بنسبة 6% فقط. وخلال السنوات الخمس الماضية أعلنت وبصورة مثيرة للقلق ما يقرب من جميع الجهات المانحة التي دعمت التعليم تاريخيا أو جعلته في أعلى سلم الأولويات - أستراليا وهولندا والمملكة المتحدة والنرويج والدنمارك - عن تخفيضات فعلية أو محتملة للمساعدة الإنمائية الرسمية (وبعضها حصرا ضمن مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم): خفضت أستراليا وهولندا دعمها للتعليم على الفور تقريبا عقب الانتخابات الوطنية في عام 2010 و 2013 على التوالي. كما أعلنت الدنمارك أنها ستقلل وإلى حد كبير من التزامها نحو الشراكة العالمية للتعليم عامي 2015 و 2016. وأعلنت النرويج عن تخفيضات للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2016، وبرزت أصوات في المملكة المتحدة تطالب بنحويل التمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية الحقيقية للإنفاق على التعليم الى دعم اللاجئين في المملكة المتحدة. ومن ضمن الدول الخمس المذكورة أعلاه، ثلاثة منها حققت وبقية ملتزمة بـ 0.7% من الدخل القومي الإجمالي / المساعدة الإنمائية الرسمية، فيما حققت دولة أخرى الهدف حتى عام 2013، وبالتالي فإن تلك الدول تعد أنصارا فعلية ليس فقط التعليم ولكن للتنمية الشاملة - ولكن المجتمع المدني يحتاج إلى مراقبة المناقشات الوطنية الجديدة ومناقشات منظمة التعاون والتنمية بشأن أين وكيف سيتم انفاق المساعدة الإنمائية الرسمية.

وهناك ملاحظة أخيرة تتعلق بدور القطاع الخاص كمقدم لخدمة التعليم. فبينما تركز أجندة أديس أبابا على دور التمويل الخاص في خدمة أجندة واسعة للتنمية المستدامة، كما تمت الإشارة إليه آنفا، ينبغي الاعتراف بالنمو المستشري للمدارس الخاصة الربحية ذات الرسوم المنخفضة - ولا سيما سلسلة المدارس، مثل مدارس أوميغا، وأكاديميات بريدج إنترناشيونال وليكي، ومدارس سبارك، حيث تثار الشكوك حول مزاعم تلك المدارس بالجودة، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لوضع ضمانات تتعلق بالمعايير والمساءلة، وعلى أي حال فإن نمو هذه المدارس والاعتماد عليها من قبل الحكومات يضر بالانصاف الذي يتأتى من خلال إلغاء الرسوم والتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان في الحصول على التعليم المجاني والعالم. كما يتم تحقيق الارباح من خلال وسائل أخرى بما في ذلك الكتب المدرسية ووسائل تقييم وتدريب المعلمين، وما إلى ذلك في العديد من البلدان، كما تسعى مستويات مختلفة من الحكومة للاستعانة بمصادر خارجية من والخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص، حتى في وعند وضع خطط التعليم والتشريعات.

وعندما تلتزم الحكومات في جميع أنحاء العالم سياسيا بروية مشتركة للتنمية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وتستخدم آليات الأمم المتحدة لتقديم التزامات محددة في التعليم، فعلى المجتمع المدني ديمومة اليقظة ومساءلة الحكومات لتقديم التعليم المجاني والعالم والنوعي والعادل. وستكون السنة الأولى من تنفيذ الأجندة حاسمة في ضمان بداية قوية، وهناك فرص وطنية هامة، مثل

الانتخابات، والتي توفر مساحة لإثارة هذه القضايا. كما تتضمن الضرورة باعتماد أجندة 2030 تشكيل لجنة دولية لتمويل فرص التعليم العالمي وفتح عمليات تشاورية نحو استكشاف إقامة صندوق إنساني للتعليم في حالات الطوارئ. وهذه العمليات الدولية ستكون مهمة في السنة المقبلة. ويتعين على اللجنة الدولية لتمويل الفرص التعليمية العالمية العمل من أجل ضمان تنفيذ الأجندة بالكامل، بما في ذلك خلال الـ 12 سنة من سنوات التعليم الابتدائي والثانوي المجاني وكذلك محو أمية وتعليم الكبار.

وقد لا يشكل المال كل شيء في قطاع التعليم، ولكن ومن دونه، لن تتحقق طموحات أعمال حقوق الجميع في التعليم الشامل والمنصف والمجاني والنوعي.

## 2. حملة أسبوع العمل العالمي 2016 الاهداف والغايات:

في هذا السياق، فإن الأهداف العامة لأسبوع العمل العالمي للتعليم 2016 هي لضمان أن تقوم الحكومات بما يلي:

- الالتزام وبشكل فردي باتخاذ إجراءات على مستوى السياسات لتمكين تنفيذ وتمويل من إطار العمل للتعليم 2030
- تحقيق تعهداتها المالية الثنائية والمتعددة الأطراف للتعليم
- إحراز تقدم ملموس نحو توفير آليات لضمان تحقيق العدالة الضريبية وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

## الأهداف المحددة لأسبوع العمل العالمي:

- ان تتعهد الحكومات الفردية بالتزامات محددة لتنفيذ وتمويل (وبما يتفق مع مطالب وطنية) الأجندة الجديدة للتعليم 2030، بما في ذلك التزامات بإنفاق 4-6% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي وما لا يقل عن 15-20% من الميزانيات الوطنية على التعليم وعلى الأقل نصف هذا على التعليم الأساسي، و 10% من المساعدة الإنمائية الرسمية على التعليم الأساسي<sup>1</sup>، ووضع آليات وطنية لتحقيق هذا الالتزام.
- وضع المخصصات المالية التي تعزز الجودة والمساواة في التعليم ضمن الأجندة برمتها وتحديد أولويات التمويل المستدام للتعليم في حالات الطوارئ.
- توعية المواطنين بالآثار المالية المترتبة على تقديم الحق في التعليم على المستوى الوطني ويتم تحفيزهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة الحكومات.
- قيادة حملة منسقة ومستمرة على مدار عام 2016 والتي تجمع بين الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك ولكن لا يقتصر ذلك على شبكات العدالة الضريبية والحملات، والشراكة العالمية للتعليم، ومنظمات المراقبة المالية وغيرها من منظمات المجتمع المدني الملتزمة برصد الالتزامات المالية لتقديم الحق في التعليم.

## 3. المطالب السياسية

### على جميع الحكومات أن:

- الوفاء بالتزاماتها المالية في التعليم، بما في ذلك الالتزامات المحلية والتزامات الجهات المانحة للشراكة العالمية للتعليم والالتزامات الثنائية من الجهات المانحة، والالتزامات العالمية الواردة في أهداف التنمية المستدامة، وإطار العمل للتعليم 2030، وخطة عمل أديس أبابا.
- وضع خطط مموله بالكامل وقابلة للتنفيذ وعلى مراحل والتي تهدف الى ضمان الوصول إلى التعليم المجاني والنوعي في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي ومحو الأمية والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030. وأن تعزز هذه الخطط نظم التعليم العامة، لاسيما اعطاء أولوية للاستثمار في الجودة والمساواة وتلبية الاحتياجات التعليمية للمجتمعات والمناطق التي تعاني من الحرمان تاريخياً.
- يجب على خطط التنفيذ اعطاء الأولوية تحديدا لسد الثغرات في المعلمين المدربين وضمان ظروف عمل لائقة وتدريب المعلمين.
- استعراض مقترحات الميزانية والإنفاق لإحداث وبأثر تفاضلي على الفتيات والنساء والفئات المحرومة الأخرى (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الأصلية)، من خلال التدقيق على الجندر والادماج والشمول والإدراج.
- تخصيص ما لا يقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي و20% من الميزانيات الوطنية للتعليم منها 50% على الأقل مكرسة للتعليم الأساسي<sup>2</sup>.
- تعظيم الإيرادات المتاحة للاستثمار في التعليم ومعالجة عدم المساواة من خلال بناء النظم المحلية التقدمية للضرائب والتوسع في فرض الضرائب، ومراجعة الاتفاقيات الضريبية ونسبة الضرائب في قطاع الموارد الطبيعية، وإغلاق الثغرات التي تمكن من التهرب الضريبي من قبل القطاع الخاص.

<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن هذه الحسابات تتطلب بعض التعديل، لأنها تقوم على الأطر الحالية للتعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية وهي تحتاج إلى مراجعة تماشياً مع أطر ما بعد - 2015.

<sup>2</sup> يرجى الاطلاع على الملاحظة السابقة.

- اعداد التقارير و بانتظام و شفافية حول الميزانيات و الإنفاق على و عبر التعليم و تمكين المجتمعات و المجتمع المدني من مراقبة سبل انفاق المال العام.
- إعطاء دور رسمي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط و وضع الميزانية المفتوحة على المستويين الوطني و دون الوطني.

#### و على البلدان المانحة أيضا:

- وضع الخطط وطنية واضحة لتقديم 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2020.
- الالتزام بما لا يقل عن 15-20% من جميع المساعدات الإنمائية الرسمية للتعليم. و تخصيص ما لا يقل عن نصف مساعدات التعليم للتعليم الأساسي<sup>3</sup>.
- تخصيص 4% على الأقل من المساعدات الإنسانية للتعليم.
- تركيز المساعدات على دعم تحقيق أهداف المساواة من خلال التركيز على البلدان التي هي في أمس الحاجة و على المجموعات المعرضة لخطر الاستبعاد. و ينبغي توزيع بيانات تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية لإظهار التأثير على المجتمعات المهمشة (بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة) و تمويل برامج محددة لمعالجة الاستبعاد.

#### و على منظومة الأمم المتحدة و المجتمع الدولي القيام بما يلي:

- التوافق على قوانين دولية جديدة لتعزيز الشفافية الضريبية العالمية و منع التهرب الضريبي. و يجب تمكين البلدان النامية من الوصول على حسابات الشركات المتعددة الجنسيات للتدقيق عليها و تقييم الالتزام الضريبي و ضمان أن تلتزم الشركات بدفع الضرائب المستحقة.
- دعم الشراكة العالمية للتعليم و تمكينها بصلاحيات تمويل و دعم أجندة التعليم عام 2030.
- ممارسة الضغط على صندوق النقد الدولي لضمان أن يستخدم نفوذه على السياسات الضريبية في البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط لدعم البلدان لرفع الضرائب لتصل الى عتبات الناتج المحلي الإجمالي، مع تخفيف العبء الضريبي على الفقراء.
- بناء نظام إنساني أكثر شمولاً يعترف بالحاجة إلى تمويل مستدام لتوفير التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك حالات الطوارئ المزمنة.
- الدعوة لزيادة الإنفاق لتعزيز المساواة و المشاركة و الإدماج و التعليم النوعي للمتعلمين من الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، و المجتمعات الزراعية، و الشعوب الأصلية.

#### 4. أهداف

و كما لوحظ أعلاه، فإن المشهد يتغير بسرعة و بشكل جذري، و خاصة بشأن التمويل من الجهات المانحة. و مع ذلك، هناك أهداف سياسية و التي لا تزال تعد أساسية بالنسبة لقضية التمويل، و تشمل ما يلي.

##### أ. حكومات البلدان النامية:

- رؤساء الدول
- وزراء التربية و التعليم
- وزراء مالية
- البرلمانات و لجان الرقابة البرلمانية على التعليم
- للبلدان الشريكة في الشراكة العالمية للتعليم و الأفراد الذين يمثلون الحكومات في مجلس الشراكة العالمية للتعليم
- البلدان التي ستجري بها انتخابات وطنية عام 2016<sup>4</sup>.

##### ب. الدول المانحة، و خاصة تلك التي التزمت بالفعل بتمويل التعليم على الصعيد الثنائي و/ أو المتعدد الأطراف:

- وزراء شؤون المساعدة الإنمائية أو وزراء الخارجية
- وزراء مالية
- الأفراد الذين يمثلون الحكومات في مجلس الشراكة العالمية للتعليم
- التجمعات السياسية القطرية بشأن التعليم، مثل المجموعات البرلمانية.

<sup>3</sup> يرجى الاطلاع على الملاحظة السابقة.

<sup>4</sup> <https://docs.google.com/spreadsheets/d/139DkJ49C7FBpkuzRlpGGrm4FwRnirDwbsaS-QUEU0WHI/edit#gid=0&vpid=A1>

## ج. اللاعبين الرئيسيين في المناقشات الدولية:

- الشراكة العالمية للتعليم
- اللجنة الدولية لتمويل فرصة التعليم العالمي
- اللجان الإقليمية، الكتل الإقليمية والتجمعات السياسية الأخرى (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، G 77)
- وكالة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المكلفة بمتابعة تمويل التنمية
- البنك الدولي / البنوك الإقليمية / المؤسسات المالية الدولية
- د. القطاع الخاص:
- الجهات المانحة المحتملة للتعليم، والعمل من خلال الشراكة العالمية للتعليم والمبادرات العالمية الأخرى، إقليمياً ووطنياً.

## 5. الرسائل الرئيسية

- الالتزامات السياسية التي قدمت على الصعيد العالمي تعني القليل بدون التزامات مالية على المستوى الوطني: لن تستطيع اية حكومة تحقيق هدف توفير التعليم أو أهدافه دون تمويل كاف وموثوق به، ونوعي.
- التعليم يدعم تحقيق جميع الأهداف الإنمائية: الفشل في تحقيق استثمارات كافية في التعليم يعرض تحقيق كامل أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 للخطر.
- يجب الوفاء بالالتزامات المالية التي قدمت بالفعل - بما في ذلك الالتزامات المحلية والتزامات الجهات المانحة للشراكة العالمية للتعليم والالتزامات الثنائية من الجهات المانحة، والالتزامات العالمية الواردة في أهداف التنمية المستدامة، وإطار العمل للتعليم 2030 وخطة عمل أديس أبابا.
- يتحمل المواطنون مسؤولية مساءلة الحكومات عن التراجع عن أي من التزامات المالية القائمة التي قد تؤدي إلى حرمانهم من حقهم في التعليم.
- الالتزام بتوفير 12 عاماً من التعليم المجاني في مرحلة الطفولة المبكرة إلى المرحلة الثانوية والتي يجب أن تكون مدعومة من خلال تحديدها كأولويات في الميزانيات الوطنية للتعليم وفي المساعدة الإنمائية الرسمية في التعليم.
- يعزى إخفاق الشباب والكبار المنتظم ولعقود إلى نقص التمويل لبرامج محو الأمية، ويجب عكس هذا الاتجاه لضمان أن تمكن الأجيال المقبلة من تحقيق إمكاناتها، والمشاركة في المواطنة الفاعلة، وزيادة مساهماتها في المجتمعات المحلية.
- على القادة السياسيين تقديم الالتزامات الضرورية لضمان الجودة والمساواة في التعليم، وإعطاء الأولوية للاستثمارات التي لها أكبر الأثر.
- يمكن تحقيق الوصول للتمويل المحلي لإعمال الحق في التعليم - بوضع نظم ضريبية أكثر عدلاً، وأن تدفع الشركات الكبرى حصتها العادلة، وعندما يتم تحويل الإيرادات المتأتمية من الموارد الطبيعية إلى فوائد دائمة للمواطنين.
- الضرائب هي المصدر الأكثر استدامة لتمويل البلدان النامية ويجب بذل جهود متضافرة من قبل الدول لجعل القواعد الضريبية العالمية أكثر عدلاً.
- يجب أن تذهب المال العام، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تعزيز نظم التعليم العام
- يجب تخصيص أموال كافية للتصدي لجميع أشكال عدم المساواة التعليمية بما في ذلك، ولكن دون تحديد، الجندر والأشكال الأخرى للإقصاء.
- يجب أن تكون بيانات الميزانية متاحة وبطريقة شفافة ومفصلة وفي الوقت المناسب وضمن نماذج سهلة لتعقبها من قبل المواطنين والمجتمع المدني.

ورسائل أخرى تتعلق بسياقات وتحديات وطنية محددة.

## 6. أنشطة أسبوع العمل العالمي

تحولت الحملة العالمية للتعليم في تركيزها بعيداً عن التحركات العالمية الكبرى، في السنوات الأخيرة، واختيارت التركيز بدلاً من ذلك على تعبئة وسائل الإعلام الاجتماعية والمناصرة العالمية الهادفة، ومن خلال فعاليات وأحداث لدعمها حيثما كان ذلك مناسباً. وقد كان هذا نتيجة لقيام عدد من التحالفات الوطنية باختيار التركيز على جهود المناصرة الهادفة (أو ربما لأنها لم تكن دائماً تمتلك الموارد اللازمة لتشغيل وريادة الحركات والفعاليات العامة)، وانخفاض القدرة لدى الأمانة العامة للحملة العالمية للتعليم بالمقارنة مع السنوات التي جرى فيها تنشيط العمل العالمي. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحالفات الوطنية التي ما زالت تنشط في مجال عقد الفعاليات والتجمعات والمناسبات العامة الجماعية، والجمع بينها وبين التوعية الإعلامية، والمناقشات رفيعة المستوى مع الحكومة الخ.

هذا لا يعني القول بأن عام 2016 أن الحملة العالمية للتعليم لن تتخرط بفعاليات وأنشطة تعبوية الصعيد العالمي، لا بل، فإذا توفرت المطالب وبرزت هناك أفكار لشيء ما ذا جدوى في جميع الدوائر الانتخابية للحملة العالمية للتعليم، فإن ذلك وبالتأكيد يعد أمراً

يستحق النظر فيه. وحتى الآن، اقترح الفريق الاستشاري لأسبوع العمل العالمي تبني اجراءات عالمية من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية، علما بأن أية أفكار أخرى هي ايضا موضع ترحيب!

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي النظر في الانخراط أو عدم الانخراط في أنشطة المناصرة المباشرة بشأن الفعاليات والأحداث مثل الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب (22 نيسان/أبريل 2016)، ويجب على أعضاء الحملة العالمية للتعليم تحديد فعاليات ضغط رئيسية أخرى بشأن التمويل - عالميا وإقليميا وعلى الصعيد الوطني.

## 7. الحلفاء

يسعى أسبوع العمل العالمي للتعليم لتحقيق المشاركة والانخراط من مختلف أنحاء حركة الحملة العالمية للتعليم. وهذا العام، فإن الحلفاء الفعليين والمحتملين هم:

- **الشراكة العالمية للتعليم:** الشراكة العالمية للتعليم هي المؤسسة الدولية الأولى التي شعرت بتأثير سحب وتخفيض الدعم المقدم من البلدان المانحة، وبعده في الربع الأخير من عام 2015. وبعد إطلاق حملة تجديد ناجحة جزئيا - والتي كانت الحملة العالمية للتعليم شريكا وحليفا فيها - وخاصة مع الشركاء من البلدان النامية، وضعت الشراكة أولوية جادة لضمان وفاء جميع الشركاء من البلدان بالتزاماتها تجاه الشراكة العالمية للتعليم وإشراك جهات مانحة جديدة خلال العام الجديد.
- **تقرير الرصد العالمي للتعليم ومعهد اليونسكو للإحصاء:** مؤخرا اصدر الرصد العالمي للتعليم وفرق معهد اليونسكو للإحصاء تقارير وأدوات جديدة على الانترنت لتحديد الإنفاق على التعليم وتدفقات المعونة، وعرضت للعمل مع الحملة العالمية للتعليم خلال أسبوع العمل العالمي للتعليم 2016 لإنتاج موارد مصممة على الصعيد الوطني بناء على هذه البيانات.
- **اليونسكو:** والتي تعد شريكا عتيدا لأسبوع العمل العالمي للتعليم، والداعي الرئيسي لإطار العمل للتعليم 2030. وخلال السنوات السابقة شاركت المديرية العامة لليونسكو في حملات كتابة الرسائل ورسائل الدعم لأسبوع العمل العالمي للتعليم بالإضافة الى الرسائل المصورة، كما شاركت شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو شاركت في أنشطة أسبوع العمل العالمي للتعليم. وقامت مكاتب اليونسكو الإقليمية بالانخراط في أنشطة أسبوع العمل العالمي للتعليم الخاصة بها وعلى مدى عدة سنوات.
- **صندوق ملالا:** ويعد لاعبا رئيسيا آخر في الضغط من أجل زيادة التمويل، كما وأصدر صندوق ملالا أيضا تقريره الخاص حول تمويل التعليم في عام 2015، وأبدى رغبته في دعم أسبوع العمل العالمي للتعليم في عام 2016 (بعد أن شارك في فعاليات عام 2015 ولأول مرة).
- **الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ:** الرائدة في المشاورات العالمية بشأن آلية تمويل التعليم في حالات الطوارئ؛ وحاليا تقدم الحملة العالمية للتعليم الدعم والاستجابة لهذه المشاورات.

## حلفاء محتملين للمشاركة في فعاليات أسبوع العمل العالمي للتعليم:

- **اللجنة الدولية لتمويل فرصة التعليم العالمي:** برئاسة غوردون براون، تعمل على إثبات انه وعلى مدى 15 إلى 20 عاما المقبلة، سيقود التعليم نحو المزيد من النمو الاقتصادي، وتحقيق نتائج صحية أفضل، وتحسين الأمن العالمي. وهي تتألف من رؤساء سابقين وحاليين للدول والوزراء، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص والمشاهير وغيرهم من الأفراد. ومن المقرر أن تقدم تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2016.
- **مجموعات عمل العدالة الضريبية:** على الرغم من وجود علاقات بين شبكة العدالة الضريبية وأعضاء الحملة العالمية للتعليم، إلا أن التعامل المباشر كان محدودا نسبيا. وهناك لاعبين آخرين ينشطون في مجال القضايا الضريبية منهم: مشروع بريتون وودز، وChristianAid ويوروداد. وقد جرى بعض العمل التعاوني فيما بين هذه الشبكات خلال المفاوضات التنموية المستدامة، ولكن العلاقات لم تأخذ الطابع الرسمي.
- **المجموعات المخصصة لمراقبة تمويل التنمية،** مثل مجموعة منظمات المجتمع المدني المعنية بتمويل التنمية، والتي كانت مؤثرة للغاية خلال قمة مؤتمر تمويل التنمية الثالث (FFD3) وستستمر على الأرجح بممارسة تأثيرها.
- **مجموعات العمل حول شفافية الموازنة:** شراكة الموازنة الدولية، منظمة الشفافية الدولية ومنظمة مراقبة الإنفاق الحكومي.
- **حركات ومجموعات تتبع اهداف التنمية المستدامة.** وتشمل هذه مجموعة Together2030، ومنصة عمل المجتمع المدني العالمي للتنمية المستدامة؛ ومؤسسات الفكر والرأي مثل الدولية للتنمية وراء البحار (موقع الموارد الخاص بها هو: [deliver2030](http://deliver2030)) والتي نتوقع أن تحافظ على تركيز قوي بشأن تتبع ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أن المجموعات التي تمثل المجتمعات المهمشة (مثل فئات ذوي الاعاقة) تضغط من أجل تحقيق الانصاف في تمويل وتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة قد تعد حليفا محتملا.

## 8. الاتفاق على التعليم : ضمانة للمستقبل

في عام 2011 و عام 2014 عملت الحملة العالمية للتعليم مع أعضائها ضمن جهود التجديد للشراكة العالمية للتعليم واطلاق حملة تمويل المستقبل: حقوق التعليم الآن، والتي جرت فعاليتها خلال حملتي التجديد. وفي عام 2014 شملت مطالب الحملة التمويل من الجهات المانحة، والتمويل المحلي، والضرائب.

وسيتم استخدام هوية حملة تمويل المستقبل خلال فعاليات أسبوع العمل العالمي للتعليم 2016، كما وتم تحديثها المطالب السياسية وبما يتماشى مع التطورات التي حدثت منذ حملة التجديد 2014.

وسيتم تحديث موقع تمويل المستقبل وفقا لذلك، ويمكن الاطلاع على الموقع الحالي هنا: [www.fund-the-future.org](http://www.fund-the-future.org)

## 9. منتجات الحملة

### حزمة الحملة بما في ذلك:

- الشعارات بكل اللغات
  - أدوات وسائل الاعلام الاجتماعية (بما في ذلك الرسومات التوضيحية والصور، autoTweets، ومشاركات الفيسبوك)
  - مخطط الحملة والرسائل الرئيسية
  - استمارة التقييم
- ملاحظة، يمكن توفير مختلف الأدوات من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية – أحدها عند الاعلان عن أسبوع العمل العالمي للتعليم 2016، والأخرى لدى اقتراب موعد الأسبوع الفعلي.

### الموقع الإلكتروني:

وكما ذكر أعلاه، هناك بالفعل موقع لتمويل المستقبل، والذي سيتم تحديثه مع مطالب الحملة الجديدة، والمواد، وبجميع لغات الحملة العالمية للتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إضافة خيارات تويتر، فليكر وفيسبوك للتخفيف عن التحالفات عند تحميل مشاركتها مرتان.

### أدوات التمويل:

يتم إنتاج هذه الأدوات لدعم منظمات المجتمع المدني والناشطين في المنصرة من أجل التعليم والعمل بشأن تمويل التعليم. وتستند هذه الأدوات على المواد التدريبية التي سبق وأن تم وضعها من داخل حركة الحملة العالمية للتعليم، في حين تستجيب للأجندة الجديدة للتعليم عام 2030. وتدعم مجموعة أدوات نهج الخطوة خطوة، والعمل من خلال القضايا المختلفة لبناء تفاهم ضمن تسلسل منطقي، والمتعلقة بكيفية فهم عملية الميزانية ومكوناتها، تليها تمارين تهدف إلى ضمان استيعاب المفاهيم الأساسية وفهمها، وأن يعمل القراء على تكييف هذا الفهم ضمن سياقاتهم الخاصة.

### أداة رصد التعهد للشراكة العالمية للتعليم:

وسيكون هذا الدليل لدعم التحالفات الوطنية في تتبع التعهدات التي قطعتها الحكومات أثناء وبعد مؤتمر التجديد الشراكة العالمية للتعليم 2014 وهو أمر حاسم عند قيام دولة مانحة واحدة على الأقل بتخفيض الالتزامات القائمة، وحيث تعهدت البلدان النامية بزيادات كبيرة في تمويل التعليم المحلي.

### تقارير سياسة تمويل التعليم / إحاطات:

بدلا من إصدار تقرير سياسة شامل للجميع، فإن الهدف هو إصدار سلسلة من الإحاطات للرد على الجوانب المختلفة لتمويل التعليم ومختلف الفئات المستهدفة والتي قد ترغب في التركيز عليها. الإحاطات المحتملة هي:

- تحديثات إعلامية حول رصد مساعدات التعليم تأخذ في الاعتبار التخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية
- تحديثات حول تمويل المستقبل من المساعدة الإنمائية الرسمية
- تحديث موجز لتقرير الحملة العالمية للتعليم "فرض ضرائب على الأعمال" بالإضافة إلى أدوات المنصرة لدعم التحالفات في الفترة التي تسبق بريتون وودز واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الضرائب العالمية في منتصف نيسان/ابريل نيسان

ملحوظة: يقوم تحالف الشفافية المالية أيضا بإعداد بعض الأدوات، ولذا فقد نعمل بالتنسيق معهم.

- إحاطة بشأن تمويل التعليم في حالات الطوارئ (أيار/مايو، تنزامن مع المنتدى الإنساني العالمي)

ملحوظة: تقوم منظمة انقاذ الطفولة أيضا بإعداد تحديا حول هذا الموضوع. وتجري الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ أيضا عملية التشاور حول مختلف الخيارات لصندوق المساعدة الإنسانية والتي ستصدر خلال المنتدى.

- "خارطة طريق" المجتمع المدني للجنة الدولية لتمويل فرصة التعليم العالمي.

10. الجدول الزمني للأحداث والفعاليات الرئيسية حتى الآن

التاريخ والمكان	الحدث/الفعالية	مشاركة الحملة العالمية للتعليم
31 آذار/مارس نيويورك	المنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الشراكة	
11-12 نيسان/أبريل نيويورك	نقاش الجمعية العامة رفيع المستوى الموضوعي: تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والتمويل	
15-17 نيسان/أبريل واشنطن	اجتماعات الربيع للبنك الدولي	
نيويورك	اجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرص التجارة الإلكترونية ومؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والتنمية	
18-22 نيسان/أبريل نيويورك	المنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمويل التنمية	
22 نيسان/أبريل نيويورك	الاجتماع الخاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب	
24-30 نيسان/أبريل	أسبوع العمل العالمي للتعليم	
23-24 أيار/مايو اسطنبول، تركيا	القمة العالمية للإنسانية	
14-16 حزيران/يونيو أوسلو	اجتماع مجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم	
20-22 حزيران/يونيو نيويورك	الجزء الإنساني من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
23 حزيران/يونيو	يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة	
11-15 تموز/يوليو نيويورك	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF 2016)	
18-22 تموز/يوليو نيويورك	المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء رفيع المستوى: تحت شعار "تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015: الانتقال من الالتزامات إلى النتائج"	
13-26 أيلول/سبتمبر نيويورك	انعقاد المؤتمر الـ 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة تقديم تقرير اللجنة الدولية لتمويل فرصة التعليم العالمي	